مقال صحفي

حوار وطني " متابعة نتائج الإجتماع الوزاري الرابع للإتحاد من أجل المتوسط حول حقوق النساء"

7-8 ايار 2018، الأردن

تحت رعاية معالي السيدة هالة بسيسو لطوف، وزيرة التنمية الإجتماعية وبدعم من الإتحاد الأوروبي، تم عقد حوار وطني لمتابعة نتائج الإجتماع الوزاري الرابع للإتحاد من أجل المتوسط حول حقوق النساء في 7-8 ايار 2018 في عمان، تم تنظيم هذا الحوار من قبل المبادرة النسوية الأورومتوسطية بالشراكة مع جمعية النساء العربيات ووزارة التنمية الإجتماعية.

خلال اليوم الأول ، اجتمع نحو 100 ممثلة وممثل من منظمات المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المحلي من عمان والمحافظات في ملتقى وطني في فندق لاندمارك في عمان وقاموا بمناقشة آليات متابعة المجتمع المدني لتنفيذ الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط حول حقوق النساء (نوفمبر 2017 ، القاهرة). كما تم مناقشة إعلان مؤتمر منظمات المجتمع المدني الذي نظمته المبادرة النسوية الأورومتوسطية في القاهرة على أعتاب الاجتماع الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط.

افتتحت معالي السيدة هالة بسيسو لطوف وزيرة التنمية الاجتماعية الملتقى الوطني ، وأعربت عن تقديرها لجهود المجتمع المدني في متابعة ونشر الوعي حول العملية الوزارية. وأكدت على أهمية الشراكة بين وزارة التنمية الاجتماعية والمجتمع المدني نحو تحقيق تغيير إيجابي في مجال المساواة وحقوق النساء.

وقدمت السيدة منى رفوع ، مديرة وحدة النوع الإجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية ، الإعلان الوزاري وأكدت على الدور الذي تلعبه وزارة التنمية الاجتماعية في هذه العملية ، حيث يشترك الأردن في رئاسة الاتحاد من أجل المتوسط مع الاتحاد الأوروبي.

قدمت السيدة ليلى نفاع ، مديرة البرامج في منظمة النساء العربيات، عملية الحوار بقيادة المجتمع المدني وإعلان المجتمع المدني الذي تم تقديمه إلى الوزراء في مؤتمر القاهرة.

وخلال الجلسة التالية ، ناقش خبراء من المجتمع المدني والأحزاب السياسية والبرلمان آليات تنفيذ المساواة المبنية على النوع الإجتماعي من خلال العملية الوزارية مع التركيز على المشاركة الاقتصادية. وسلط سعادة السيد مصطفى خصاونة ،عضو في البرلمان الأردني، الضوء على عمل البرلمان الأردني والدور المهم لكتلة المبادرة البرلمانية في تطبيق المساواة المبنية على النوع الإجتماعي في الأردن. وأكدت السيدة عبلة أبو علبة ، الأمينة العامة لحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) ، على أهمية مشاركة النساء في النقابات العمالية وأبرزت أهمية خلق بيئة صديقة للنساء العاملات. وأشادت السيدة سهر العالول ، عضوة في مجلس إدارة جمعية صداقة ، بالقرارات الأخيرة التي اتخذتها لجنة العمل النيابية لتعديل الأحكام الواردة في مسودة قانون العمل والتي تضمن المساواة في الأجور ووجود مراكز الرعاية النهارية في أماكن العمل وإدخال نظام إجازة الأبوة. وطرح المشاركات والمشاركون توصيات المجتمع المدني بشأن آليات وأدوات متابعة لدعم تنفيذ الإعلان الوزاري.

استضافت وزيرة التنمية الاجتماعية، معالي السيدة هالة بسيسو لطوف الحوار الوطني في الوزارة بتاريخ 8 ايار. حيث جمع الحوار الوطني ممثلات وممثلين عن وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة الشباب ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة التربية والتعليم ووزارة التخطيط والتعاون الدولي واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وممثلين عن البلديات والمجالس المحلية بالإضافة إلى ممثلات وممثلين من منظمات حقوق المرأة والمحامين والمحاميات والأكاديميين والأكاديميات وخبيرات وخبراء النوع الإجتماعي والصحفيات والصحفيين.

في كلمتها الترحيبية، شددت معالي السيدة هالة بسيسو لطوف على أن محاور الإعلان الوزاري الأربعة تقع ضمن أولويات الحكومة وتتوافق مع سياساتها وبرامجها.

أكد سعادة السيد أندريه فونتانا ، سفير الاتحاد الأوروبي في الأردن ، أن المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي في الأردن تدعم جدول أعمال المساواة المبنية للنوع الإجتماعي التابع لوزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع المجتمع المدني ، وأضاف أن سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالنوع الاجتماعي تركز على 3 أولويات: ضمان السلامة الجسدية والنفسية للنساء. وتعزيز المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للنساء ورفع صوت النساء ومشاركتهن.

شارك سعادة السيد إيريك أولينهاج ، سفير السويد في الأردن ، بعض التحليلات والدروس المستفادة من السويد وأكد على أهمية المساواة المبنية على النوع الإجتماعي كشرط أساسي للسلام والأمن والتنمية المستدامة.

شددت السيدة بوريانا جونسون ، المديرة التنفيذية للمبادرة النسوية الأورومتوسطية، على أهمية التعاون المستدام القائم على الثقة المتبادلة واحترام الأدوار المختلفة بين صناع القرار ومنظمات حقوق النساء لرسم السياسات، حيث يتيح ذلك للمجتمع المدني توفير الخبرات والتجارب وتحليل وضع النساء على أرض الواقع.

خلال الجلسة الأولى ، شرح الدكتور أحمد أبو حيدر العملية بعد مؤتمر باريس الوزاري لعام 2013 والبيئة الجغرافية السياسية المتغيرة التي وضعت الإعلان الوزاري الصادر في القاهرة عام 2017 كخطة عمل قوية تتضمن أربعة محاور: زيادة معدل مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار؛ زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة ؛ القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة؛ ودحض الأعراف الثقافية والاجتماعية والقضاء على الأفكار الشائعة والنمطية حول النوع، ولا سيما التي يتم تناولها في نظم التعليم ووسائل الإعلام. شددت السيدة ليلى نفاع ، منظمة النساء العربيات، على المراحل التي مرت بها عملية الحوار التي يقودها المجتمع المدني والتي أدت الى تطوير المنصة الإقليمية للحوار حول النوع الاجتماعي كخريطة طريق للمساواة في المنطقة الأورومتوسطية ، والتي ساهمت بقوة في استنتاجات السياسة الوزارية.

خلال الجلسة الثانية ، ناقشت كل من السيدة آمال حدادين ، مستشارة قانونية في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والسيدة إيمان العكور، وزارة العمل والسيدة ميس عفانة ، مديرة إقليمية في المبادرة النسوية الأوروبية آليات تطبيق المساواة المبنية على النوع الإجتماعي من خلال العملية الوزارية بالتركيز على المشاركة الاقتصادية بالاضافة الى توصيات المجتمع المدني الصادرة عن الملتقى الوطني الذي تم عقده في اليوم السابق.

اتفق جميع المشاركات والمشاركين في الحوار الوطني على أهمية وضع خطة عمل وطنية لتفعيل الإعلان الوزاري في الأردن والسماح بتنفيذ تدابير واجراءات سياسية ملموسة تتناسب مع الأولويات الوطنية ولا سيما في مجال مشاركة النساء في سوق العمل. التزمت وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع منظمات حقوق المرأة بوضع مسودة خطة وطنية وعرضها على معالي الوزيرة هالة بسيسو لطوف والتي ستقوم بمناقشتها مع اللجنة المشتركة بين الوزارات حول تمكين النساء التي تترأسها.

تميزت المائدة المستديرة بمشاركات وتفاعل قوي وعالي المستوى من قبل المشاركات والمشاركون. وكانت خطوة نوعية في الحوار المستمر المتعدد القطاعات لدعم وتعزيز تنفيذ الإعلان الوزاري كأداة رئيسية تعمل على تعزيز رسم السياسات في مجال المساواة المبنية على النوع الإجتماعي.